الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

2016/1980

Investissements directs étrangers et croissance économique dans les pays du CCG pour la période 1980/2016

Foreign direct investment and economic growth in the GCC countries for the period 1980/2016

زدون جمال	بغداد تركية
أستاذ محاضر أ	طالبة دكتوراه
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب- عين تموشنت	جامعةعبد الحميد بن باديس -مستغانم
zeddoundjamel@gmail.com	torkia1984@gmail.com
0670107456	0776737130

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 1980 إلى 2016، حيث تناولنا في المرحلة الأولى مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما المرحلة الثانية تطرقنا إلى أهم الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة المضيفة، وفي المرحلة الثالثة قمنا بدراسة قياسية لعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باستعمال نموذج التكامل المشترك لجوهانسن **Johansen** ، إضافة إلى اختبار العلاقة السببية لجرانجر **Granger** ، وخلصت نتيجة الدراسة القياسية إلى معنوية التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد.

الكلمات المفتاحية:الاستثمار الأجنبي المباشر، دول مجلس التعاون الخليجي، النمو الاقتصادي.

Résumé:

Le but de cet article est d'étudier et d'analyser la relation entre l'investissement étranger direct et la croissance économique dans les pays du CCG entre 1980 et 2016. En premier lieu, nous avons discuté des concepts d'investissements étrangers directs, puis des le pays hôte. Enfin, nous avons mené une étude empirique sur la relation entre l'investissement étranger direct et la croissance économique en utilisant le modèle de cointégration de Johansen, ainsi que le test de la causalité de Granger. L'étude a conclu que l'investissement étranger direct avait un impact positif sur la croissance économique et sur une relation de causalité dans un seul sens.

Mots-clés: Investissement direct étranger, pays du CCG, croissance économique.

Abstract :

The aim of this paper is to study and analyze the relationship between foreign direct investment and economic growth in the GCC during the period 1980 to 2016. In the first place, we discussed concepts of foreign direct investment, then the most important implications of FDI to the host country. Lastly, we conducted an empirical study of the relationship between foreign direct investment and economic growth using the Johansen cointegration model, as well as the test of Granger causality. The study concluded that there is a positive impact of foreign direct inve9-stment on economic growth and a one-way causal relationship.

Keywords: Foreign Direct Investment, GCC Countries, Economic growth.

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القناة الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الدول المضيفة، من خلاله تستطيع هذه الدول توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع إنتاجية وخلق المزيد من فرص العمل والحصول على التكنولوجيا المتطورة.لذلك أصبحت كل الدول تنظر إليه على انه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد.

ومن أجل الظفر بمزاياه، تحاول العديد من الدول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري.

ولهذا شهدت تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تميزا فريدا ومتطورا على مستوى المحلي والإقليمي،كما تشير التقارير المحلية والإقليمية والدولية على أن دول هذه المنطقة خاصة السعودية من أكبر دول العربية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر،وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار في هذه الدول.ومن أجل معرفة مكانة هذه الدول وتقييم مناخ الاستثمار فيها،قمنا بدراسة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والآثار المترتبة عليه في دول المجلس. ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي؟

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية نقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر .

-الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- دراسة قياسية لاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2016/1980

على ضوء ذلك نقترح الفرضيتين التالتين:

1. علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي
2. وجود سببية في اتجاه واحد

أهمية البحث:

يعد البحث في موضوع " الاستثمار الأجنبي المباشر " من أهم الموضوعات التي تحضي باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة ، بما له من صلة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية كالادخار والدخل ومستوى التوظيف وبمساهمته بشكل كبير في تغيير معدل النمو الاقتصادي ، وكذلك ما يحمله من القدرة على نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول المضيفة.

الدراسات السابقة:

-أوضح Chen سنة 1995،عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 3 %سنة 1984، إلى أكثر من 5 % سنة 1988، و12% سنة 1990 وما يقرب من 17% سنة 1991 ، و20%سنة 1992، ووصلت إلى نسب 30% من الصادرات الصينية سنة 1993 بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

-أوضح Hong سنة 1997، في دراسة تم إجراؤها على كوريا لتوضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة(1970-1990)، أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية. كما أوضحت الدراسة أن القطاع الخاص في كوريا استفاد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول، والآلات والإلكترونيات مما أدى إلى تحسن وضع الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات.

-دراسة آل الشيخ، سنة 2001 عن الاستثمار الأجنبي في السعودية ودوره في نمو القطاع الصناعي دراسة قياسية للفترة (1970- 1999). قامت الباحثة في هذه الدراسة بتقدير دالة الإنتاج باستخدام نموذج كوب دو جلاس للمتغير التابع للناتج الصناعي والمتغيرات المستقلة التي تشمل رأس المال المحلي والأجنبي، والعمل، لتقييم أداء الاستثمارات الأجنبية ومدى مساهمتها المباشرة في نمو القطاع الصناعي باستخدام الطرق القياسية الحديثة .وتوصلت الباحثة إلى أن الاستثمارات

الأجنبية في السعودية ساهمت في نمو الناتج الصناعي خاصة عندما وجهت هذه الاستثمارات نحو مشروعات البنية الأساسية، والمشروعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية.

-أما دراسة رضا عبد السلام سنة 2002، أوضحت أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل:

1 .أنه وسيلة أكثر أمانًا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة.

2 .كما أنه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة.

3 .يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.

4 .قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.

أولا/ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلق اتفاقا سواءًا بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار يمكن التطرق لبعض التعاريف:

-عرفه صندوق النقد الدولي (FMI) على أنه "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم"1.

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال في الدولة المضيفة.

-عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) "بأنه نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد أخر، وينبغي على المستثمر أن يمتلك حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت"2.

-عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على" أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة وقادرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم وشركة في قطر أخر"3.

-وعرفه عبد السلام أبو قحف : "أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع مستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة في حالة ملكية مطلقة للمشروع الاستثماري"4.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل حيث" يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام مستثمر أجنبي، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، بممارسة نشاط اقتصادي في الدولة المضيفة، بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه عن طريق إما الملكية الكاملة لرأس مال المشروع أو عن طريق مساهمته الجزئية مع رأس مال الوطني".

ثانيا /الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

سنقوم بعرض و تحليل أهم الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

1.2.الآثار الايجابية

- ✓ **زيادة معدل تكوين رأس المال:** "إن معظم الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها وصعوبة الادخار فيها،مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة أو تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلعب فيها دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية "5

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية نجملها فيما يلي6:

- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة .
- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

- الفجوة التكنولوجيا لسد حاجة الدول النامية من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي، وقد كانت هناك تجارب مهمة إلى جانب البترول هناك الصناعات البتروكمياوية القائمة في عدد من الدول التي استفادت من التكنولوجيا على أساس المشاركة مع شركات أجنبية كتطوير محطات توليد الكهرباء ومشاريع الري والمياه والموانئ التي ما كان لها أن تتحقق في غياب الاستثمار الأجنبي المباشر
- الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق ومن ثم سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

✓ **خلق فرص للعمالة:**

إن معظم دول العالم سواء متقدمة أو نامية تعاني من مشكلة البطالة لذا تعد البطالة أهم الدوافع التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي ترى أنها قارب النجاة الذي يمكن أن يساعده إما في التخلص من البطالة أو على الأقل الحد منها .

✓ **تحسين ميزان المدفوعات :**

لا شك أن ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد القومي، وبهذا تلعب الشركات الاستثمارية الأجنبية دور كبير في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

✓ **نقل التكنولوجيا:** لم يعد دور الاستثمار الأجنبي المباشر يقتصر على نقل رأس المال من الدولة المصدرة إلى الدولة المضيفة، وإنما اكتسب هذا الاستثمار أهمية خاصة نتيجة التركيز على دوره في نقل التكنولوجيا وذلك من خلال تأسيس أو المشاركة في تأسيس المشرعات الاستثمارية الإنتاجية والتي تستخدم وسائل إنتاج قد لا تتاح للشركات المحلية7.

✓ **تحقيق التنمية الاقتصادية:**

تساهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة معدل تكوين رأس المال والتالي سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، كما أن اصطحاب معها التكنولوجيا الحديثة التي تلعب دورا بارزا في إستراتيجية التنمية التي تضعها الدول النامية والعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه وبالتالي زيادة صادرات البلدان النامية وهذا كله يساعد في تحقيق تنميتها الاقتصادية، لذا يقول البعض أن الاستثمار هو الديناميك الذي يجعل عجلات اقتصاد ما تدور بسرعة أكبر ومن ثم ترتفع مستويات المعيشة لأكثر عدد من الأفراد.

2.2.الآثار السلبية

بالرغم من هذه المزايا المتعددة للاستثمارات الأجنبية إلا أن هناك أثار سلبية تترتب على وجودها في البلدان المضيفة وفيما يلي توضيح لأهم هذه الآثار:

✓ **مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في:**

- الأرباح المحولة للخارج: حيث تعتبر هذه الأرباح العبء الرئيسي الذي تنشأ عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، فيما تقوم به هذه الاستثمارات من تحويل جانب كبير من أرباحه إلى بلادها الأصلية8.
- نقل التكنولوجيا: من الخطأ أن يتصور البعض إمكانية الحصول على التكنولوجيا أو استخدام اختراع ما دون مقابل، أي أن الدولة المضيفة لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة لأنها ليست بمثابة منفعة عامة يمكن لأي فرد أو أي شركة استخدامها دون مقابل بل تتطلب إمكانيات مادية لذلك لذا تقوم الدول المضيفة بدفع مقابلا لاستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص الفنية.

✓ **ضياع بعض الموارد المالية:** إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العمة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاطها، فإنه لا ينبغي النظر لهذه

الزيادة في الموارد كمكسب صافي لأنه عادة ما تلجأ الدول المضيفة إلى منح تكلفة تتمثل في ضياع موارد مالية كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية.

- ✓ **زيادة الاستهلاك:** إن قيام المشروعات الاستثمارية الأجنبية في دول المضيفة سوف تؤدي إلى تحقيق رفاهية اقتصادية للمستهلك من خلال توفر العديد من السلع الاستهلاكية ذات جودة عالية، هذا ما يولد لدى المواطنين للدولة المضيفة أنماط استهلاكية ترفية تبدد مدخراتهم القومية بدلا ما توفر في مجالات إنتاجية.
- ✓ **ارتفاع معدلات التضخم:** في الواقع إن التدفقات الاستثمارية الأجنبية على البلدان المضيفة قد تحدث في بعض الأحيان موجات تضخمية تتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي يخلق صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها، كما أنه يحد من الادخار الاختياري ويزيد من تفاقم عجز ميزان المدفوعات ويقف عائقا أمام الصادرات ويشجع الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية لارتفاع تكاليف إنتاجها.
- ✓ **التلوث البيئي:** تعتبر مشكلة التلوث البيئة من المشاكل التي تشغل العلماء سواء كان على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي، نظرا لما يترتب على هذه المشكلة من أثار ونتائج تضر بالسكان وتحد من درجة التقدم الاقتصادي المرجو9، كما يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة وما تصطحبه معها من تكنولوجيا متقدمة، المزيد من التلوث البيئي ويؤدي هذا إلى المزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تنقل الاستثمارات الأجنبية أنشطتها الملوثة لبيئة إلى البلدان المضيفة، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها مثل صناعات الاستخراجية النفطية، والبتروكيماوية وصناعة الإسمنت والأسمدة.
- ✓ **السيطرة على اقتصاديات البلدان المضيفة:** إن المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك قدرات مالية وتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان المضيفة وإخضاعها لشروطها.
- ✓ **الوقوف أمام الصناعات الوطنية الناشئة:** يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف مما قد ينتج عنه كساد أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة والصغيرة الحجم.

ثالثا: نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1980-2016)

1.3.اختبار قرانجر (The Granger Causality Test)

سنستعمل في اختباراتنا هذه الفروق الأولى لكل من **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي** و نظرا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء المستخدمة فقد تم اختبار فترات الإبطاء 1= n باستخدام أقل قيمة لمعيار " AKAIK" ومعيار " SCHWARZ " وتظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي(انظر الملحق رقم 01):

الجدول رقم(01): اختبار سببية قرانجر

المشاهدات	D	فرضية العدم	F- Statistic	الاحتمالية
	1	(GDP) لا تسبب (FDI)	0.74	0.3939
	1	(FDI) لا تسبب (GDP)	4.99	*0.0324

المصدر:من إعداد الباحثين باستعمال برنامج9 Eviews

*معنوية عند المستوى 5%،10%

- وجود علاقة سببية بين **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي** في إتجاه واحد أي من **الاستثمار الأجنبي المباشر** إلى **النمو الاقتصادي** (احتمال F المحسوبة أصغر من 0.05).

2.3.تقدير النموذج : يمكن وضع النموذج القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في دول الخليج كمايلي :

$$GDP_t = C_0 + C_1 FDI_t + \mathrm{Ut}$$

حيث:

GDP:الناتج المحلي الإجمالي.

FDI:الاستثمار الأجنبي المباشر.

C0 ,C1,C2:تمثل معلمات النموذج.

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

U_t: الخطأ العشوائي.

3.3.البيانات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي : تم استخدام بيانات في تقدير النموذج للفترة (1980-2016) ، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن منظمة مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية(UNCTED)، و البنك العالمي.

4.3.الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي: لتقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و من تم الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، و كمرحلة ثانية استخدام طريقة المربعات المصححة كليا (FMOLS) ، و التي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية ، و يتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي.(Eviews 9)

5.3.استقرار السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك، و تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها و قد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار فيليب برون (pp) و اختبار (ADF).

الجدول رقم(02) : اختبار الاستقرارية باستعمال اختبار ADFو اختبار PP

المتغير	الفرق	ADF				PP			
		T	1%	5%	الاحتمال	T	1%	5%	الاحتمال
GDP	GDP	0.58	-3.62	-2.94	0.987	0.52	-3.62	-2.94	0.985
	D(GDP)	-5.25	-3.63	-2.94	0.000	-5.25	-3.63	-2.94	0.000
FDI	FDI	-1.82	-3.64	-2.95	0.362	-1.57	-3.62	-2.94	0.482
	D(FDI)	-2.91	-3.64	-2.95	0.054	-3.68	-3.63	-2.94	0.008

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 9 .

يتضح من اختبار(ADF) واختبار(PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) ، الخلاصة أن

جميع السلاسل ساكنة و من نفس الرتبة، و من ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN .

6.3.منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقةJOHANSEN

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN في إطار نموذج VAR لأن هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي، وتعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر من الطرق المختلفة، لأن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر إستقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى و الجدول التالي يوضح ذلك(انظر الملحق رقم 02):

الجدول رقم (03) : اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johansen

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر*	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لاشيء	0.50	26.68	15.49	0.0007
على الأكثر1	0.12	4.35	3.84	0.0369
فرضيات عدد متجهات التكامل	**القيمة الذاتية**	**اختبار القيم المميزة العظمى****	**القيمة الحرجة 0.05**	**الاحتمال**
لاشيء	0.50	22.32	14.26	0.0022
على الأكثر1	0.12	4.35	3.84	0.0369

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 9

* يشير إختبار الأثر إلى وجود R = 2 عند مستوى معنوية 0.05

** يشير إختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود R = 2 عند مستوى معنوية 0.05

رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05

إحصائية **p** ماكنون، هوج و مشليس.

يوضح الجدول (02) نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين وعليه نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوي R=2. والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1 أيضا يؤيد و يقوي من النتيجة السابقة، ومنه فإن R=2 مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

7.3.منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS):

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى المرحلة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول(انظر الملحق رقم 03):

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

المتغير التابعGDP			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية t**	**الاحتمال**

FDI	25.84	4.965	0.0000
C	283832	2.608	0.0134
R^2=0.510 AJD R^2 = 0.496			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 9

المعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة:

$$GDP = 283832 + 25.84\ \text{FDI} + e_t$$

يبين الجدول رقم (04) نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باستخدام المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي وجود علاقة طردية في المدى الطويل حيث كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي ب 25.84 و حدة هدا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي و بالتالي التطور الاقتصادي،حيث قامت بتحسين مناخها الاستثماري من خلال التكامل الاقتصادي من أجل بناء كيان اقتصادي موحد وبناء قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة، وتسخير إمكانياتها الطبيعية والبشرية و المالية مع تطوير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية ، بذلك هيأت المناخ المناسب لجذب المستثمرين الأجانب. ساهمت هذه المحفزات بشكل كبير في تصاعد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دول المجلس خلال السنوات الأخيرة. التي بدورها ساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية لهذه الدول مثل مساهمته في تكوين رأس المال والرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي ، كما أن التقديرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغ معامل التحديد معدل0.51 و هذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 51% من التغير في النمو الاقتصادي، أما النسبة المتبقية 49% فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج .

الخاتمة:

إن دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول المنافسة لجذب أكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومواكبة ما هو سائد عالميا باستخدام كل الوسائل لاستقطاب هذا الأخير ، حيث قامت بتحسين مناخها الاستثماري من خلال التكامل الاقتصادي من أجل بناء كيان اقتصادي موحد وبناء قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة، وتسخير إمكانياتها الطبيعية والبشرية و المالية مع تطوير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية ، بذلك هيأت المناخ المناسب لجذب المستثمرين الأجانب. ساهمت هذه المحفزات بشكل كبير في تصاعد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دول المجلس خلال السنوات الأخيرة. التي بدورها ساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية لهذه الدول مثل مساهمته في تكوين رأس المال والرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي، خفض معدلات البطالة وزيادة التوظيف وبناء بنية تحية جدا متطورة، وتنمية الصادرات وإحلال الواردات لبعض المنتوجات الذي بدوره حقق فائض لموازين المدفوعات لهذه الدول.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في إتجاه واحد أي من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية في المدى الطويل الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي بين حيث كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي ب 25.84 و حدة هدا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي و بالتالي التطور الاقتصادي.

التوصيات:

ومن خلال نتائج الدراسة تم استخلاص جملة من التوصيات وهي:

- تبني سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذات النوعية التي من شأنها أن تعمل على إحداث قفزة نوعية في التنمية خارج مجال النفط.

- يترتب على الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، العمل على تطوير أدائها الإنتاجي والتركيز على عناصر التي تمكن من استحداث وتبني طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية والارتقاء بنوعية السلع والخدمات للتمكن من مواكبة متطلبات الجودة والسعر، وذلك بالاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطورا.

الملاحق :

الملحق رقم 01

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1980 2016

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause FDI	36	0.74626	0.3939
FDI does not Granger Cause GDP		4.99045	0.0324

الملحق رقم 02

Sample (adjusted): 1985 2016

Included observations: 32 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: FDI GDP

Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.502319	26.68233	15.49471	0.0007
At most 1 *	0.127181	4.352864	3.841466	0.0369

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.502319	22.32947	14.26460	0.0022
At most 1 *	0.127181	4.352864	3.841466	0.0369

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 03

Dependent Variable: GDP

Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Sample (adjusted): 1981 2016

Included observations: 36 after adjustments

Cointegrating equation deterministics: C

Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	25.84648	5.205581	4.965148	0.0000
C	283832.0	108796.7	2.608828	0.0134

R-squared	0.510731	Mean dependent var	593107.3
Adjusted R-squared	0.496341	S.D. dependent var	504003.7
S.E. of regression	357686.0	Sum squared resid	4.35E+12
Long-run variance	2.64E+11		

الهوامش و الإحالات:

1. محمد غانم ،الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية 2011،ص64
2. Emmanuel Nyahoho, Pierre Paul Proulx,Le Commerce International,3 Edition 2006 ,Presses L'université Du QUEBEC,P360
3. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص147
4. بيوض محمد العيد،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف(الجزائر) 2011/2010، ص15
5. ابراهيم متولي حسن المغربي، مرجع سابق، ص 155
6. ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 108
7. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ،ص447

8. إبراهيم متولي حسين المغربي،مرجع سابق ،ص 161
9. ماجد أحمد عطا الله،إدارة الاستثمار، دار النشر والتوزيع، عمان(الأردن)، الطبعة الأولى، 2011، ص112

المراجع :

1. محمد غانم ،الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية 2011
2. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011
3. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
4. ماجد أحمد عطا الله،إدارة الاستثمار، دار النشر والتوزيع، عمان(الأردن)، الطبعة الأولى، 2011
5. بيوض محمد العيد،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف(الجزائر) 2011/2010
6. Emmanuel Nyahoho, Pierre Paul Proulx,Le Commerce International,3 Edition 2006 ,Presses L'université Du QUEBEC

Abstract :

Foreign direct investment is defined as a foreign investor, whether a natural or a legal person, who is engaged in economic activity in the host State, so that this activity is under his control and direction through either the full ownership of the project capital or a partial contribution. These host countries can provide the necessary funding to establish productive projects and create more jobs and access to advanced technology. Therefore, all countries see it as an imperative and instrument to economic growth and an effective tool to promote the economy.

The experience of the GCC countries in attracting foreign direct investment is unique and developed at the local and regional level. Reports indicate that the countries of this region, especially Saudi Arabia, are among the largest Arab countries attracting foreign direct investment, as a result of efforts to create the general framework for investment climate in these countries. The GCC countries are among the competing countries to attract the largest possible proportion of total foreign direct investment flows and to keep pace with what is prevailing globally by using all means to attract the latter. It has improved its investment climate through economic integration in order to build a unified economic entity and build a productive base Strong and diversified, and harnessing their natural, human and financial potential with the development of internal and external regulatory frameworks, thus creating the appropriate climate to attract foreign investors. These incentives have contributed significantly to the rise in foreign direct investment inflows to GCC countries in recent years. Which contributed to the achievement of a set of development goals for these countries, such as its contribution to the formation of capital and increase the per capita GDP, reduce unemployment rates, increase employment, build a structure very sophisticated greeting, and the development of exports and the replacement of imports of some products.

In order to know the status of these countries and evaluate the investment climate in this region, this paper has been divided into three axes the first one was about a conceptual overview of foreign direct investment. Then the second part was about Implications of foreign direct investment.and lastly a empirical study of foreign direct investment and economic growth of the GCC countries for the period 1980 to 2016.

Using Johansen's cointegration model, as well as testing the causal relationship of Granger between Foreign direct investment and economic growth of the GCC countries namely Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates, the

study concluded that there is a long term positive impact foreign direct investment on economic growth, where Foreign direct investment increases by one unit, economic growth rises by 25.84 units, indicating the importance of foreign direct investment in increasing economic growth and thus the economic development. In addition a one-way causal relationship from foreign direct investment to economic growth.